



**الجمهورية اللبنانية**  
**مجلس النواب**  
**المديرية العامة للدراسات والمعلومات**  
**مصلحة الأبحاث والدراسات**

**الجريمة الفردية في لبنان**

**أولاً: الخلفية**

في الآونة الأخيرة شكلت أخبار الجرائم المتتالية في لبنان عامل خوف جديد للمواطن وعزّزت فقده الثقة بمؤسسات الدولة وأجهزتها.

تشكّل جرائم القتل المتكررة في لبنان، خاصة في الآونة الأخيرة، ظاهرة إجتماعية قائمة بذاتها، تختلف أسبابها وأساليبها، ولكن نتيجتها واحدة وهي الموت. وقد تباينت وتعددت الاتجاهات العلمية المفسّرة لظاهرة جرائم القتل. فلا شكّ في أنّ الجرائم الخطرة، وفي طليعتها جرائم القتل، تحدث خرقاً في أمان المجتمع وتضع المواطنين، ومن بينهم القضاة، في حالة من الاستهجان والقلق والأسى واللوم الذي يوجّه في العادة لا إلى المجرم وحده، بل إلى الدولة وأحياناً إلى المجتمع.

**ثانياً: الوقائع**

**١- واقع هذه الظاهرة في لبنان**

تحدثت وسائل الإعلام اللبنانية عن أكثر من حادث قتل وإعتداء دموي بسبب خلافات فرديّة، وهذا النوع من الجرائم ليس بجديد على لبنان، حيث أنّه غالباً ما نسمع بجرائم قتل بسبب خلافات بسيطة. فما هي أسباب هذه الظاهرة؟

قبل الإجابة على هذا السؤال، لا بُد من الإشارة إلى أنّ الإحصاءات الخاصة بعالم الجريمة الفردية بمختلف أنواعها ومُسبباتها، تُقدّر وقوع ما بين ٤٠٠ و ٥٠٠ الف جريمة قتل فردية في العالم أجمع سنوياً، ولا يتمّ تصنيف أيّ مُجتمع بالعُنفي إلا في حال تجاوز عدد ضحايا جرائم القتل فيه، الأربعين شخصاً لكل مئة ألف نسمة سنوياً. وهذا الواقع يتركز خصوصاً في مُدن تقع في بعض دول أميركا الجنوبية وفي بعض الولايات الأميركية، وهو لا ينطبق على المُجتمع اللبناني حيث أنّ نسبة الجريمة الفردية غير مُرتفعة جداً نسبة إلى عدد السُكّان الإجمالي، ولو أنّها تبدو عكس ذلك في بعض الأحيان. لكنّ اللافت في الواقع اللبناني يتمثّل في إستسهال عمليّات القتل، ولأسباب بسيطة في أغلبية الأوقات، ولعلّ أسخفها على الإطلاق هو ما يُسمّى أفضلية المُرور.

والفوضى البنيوية للطرققات اللبنانية، وعدم تقيد قسم كبير من السائقين بقوانين السير، تستفزّ الكثيرين وتجعلهم على أهبة الإستعداد للتورط في خلافات مع باقي مُستخدمي الطرق، وغالباً ما تكون الشتائم المُتبادلة وحتى التهديدات العلنية هي الأسلوب الأوسع إعتقاداً. ورغم الصورة السلبية التي ينقلها الإعلام والواقع عن إنتشار الجرائم في لبنان فإن مديرية قوى الأمن الداخلي شعبة المعلومات أصدرت تقريراً أمنياً يفيد بإنخفاض معدلات الجنايات والجرح الهامة مثل القتل، سلب، سرقة موصوفة، نشل المركبة خلال النصف الأول من عام ٢٠١٥ مقارنة مع تلك الحاصلة خلال الفترة ذاتها من عام ٢٠١٤ حيث يُستدل منه أن ثمة تراجعاً في عدد الجرائم والسبب يعود في نشر هذا التقرير إلى حالة الهلع والخوف التي أصابت المواطنين جرّاء عمليّات إجرامية أرتكبت مؤخراً وكانت قاسية بالشكل والمضمون وهزّت الرأي العام وثقة المواطن بالدولة. ان الأجهزة الأمنية اللبنانية لم تتأثر بالوضع السياسي القائم، بل على العكس كانت وبسرعة قياسية تتمكن من ملاحقة المطلوبين وإلقاء القبض على المجرمين خلال ساعات من وقوع الجريمة لا بل أكثر من ذلك تمكنت في حالات محددة من إعادة أموال طُلبت كفدية جراً إختطاف مواطنين إلى أصحابها، وبهذا يشهد للأجهزة الأمنية كفاءتها وسرعة عملها في ظل ظروف سياسية وأمنية معقدة. ورغم كل الحالات الشاذة فإن التقارير الأمنية تصنف لبنان من بين الدول الأمنة نسبياً مقارنة مع دول أكثر إستقراراً سياسياً ولكن معدلات الجريمة فيها مرتفعة، والسبب في هذا الضبط الأمني هو قرار إتخذ على أعلى المستويات في الدولة اللبنانية عن ضرورة تحييد عمل المؤسسات الأمنية عن أي نزاع سياسي قد يجعل الأمور تقلت خاصة في ظل التهديدات المتربصة بالبلد من كل الجهات.

أما فيما يخصّ عمليات (العنف الأسري) والتي سجّلت معدلاً مرتفعاً في مستوى الجرائم منذ مطلع السنة فإن علم النفس العيادي يعتبرها ظاهرة قديمة منتشرة في كل المجتمعات البسيطة والراقية ولكن تقدم الحديث عن حقوق المرأة وقوانين العنف الأسري من قبل منظمات المجتمع المدني سلط الضوء أكثر فأكثر على هذه الظواهر التي تُعتبر سلوكاً عدوانياً منتشراً عند بعض الناس والتي لا يمكن تعميمها على صورة المجتمع ككل إنما ينبغي حصرها في الإطار الفردي مع ضرورة إتخاذ كل التدابير والإحتياطات القانونية من أجل الحدّ منها نظراً لما لها من إنعكاس سلبي على تطور وبناء العائلة وبالتالي المجتمع.

تلقتي الأجهزة الأمنية وأوساط علم الاجتماع والنفس على نتيجة واحدة مفادها أنه لا يمكن تصنيف الشعب اللبناني كشعب له ميول إجرامية رغم إنتشار بعض الحالات الجُرمية من أعمال شاذة لكنها تدخل في السياق العام للأمن الداخلي لكنّ صغر حجم لبنان وسرعة إنتشار الخبر وشغف الناس بتناقل الأحاديث يجعل من بعض الحوادث مصدر قلق للمواطنين وتخوّف من تحولها إلى ظاهرة عامة، غير أن الإحصاءات تقول عكس ذلك بالمقارنة بين عدد السكان وعدد الجرائم، فإن النسبة عادية، كما أن وضع لبنان السياسي يجب أن يؤخذ بعين الإعتبار وهو ما يفرض تحديات صعبة على الأجهزة المعنية التي تحاول القيام به بإستمرار. تجدر الإشارة الى اعتبار لبنان بلداً آمناً على مستوى التصنيف الدولي للبلدان ذات معدلات الجرائم المرتفعة.

## ٢- التقارير والإحصاءات وآراء الخبراء في هذا المجال

منذ بداية العام الحالي وحتى نهاية أيار ٢٠١٧ (قبل شهر من إنقضاء النصف الأول منه) وصل عدد جرائم القتل الى ١٠٧ (بحسب إحصاءات الشركة الدولية للمعلومات)، وهو رقم يعكس ارتفاعاً في عدد القتلى مقارنة مع ٧٣ قتيلاً في النصف الأول من العام الماضي و٧٤ من النصف الأول من العام ٢٠١٥، وبمعدل ٢٠ جريمة شهرياً و٥ جرائم أسبوعياً. وبالتأكيد، فإن المعدل السنوي لهذا العام سيكون مرتفعاً جداً في حال استمرت وتيرة الجرائم على ما هي عليه. فالمجتمع اللبناني، وبحسب علم الاجتماع وعلم القانون، أصبح فعلياً مجتمع يتّسم بظاهرة الجريمة.

يشير أستاذ العلوم الجنائية والعقابية العميد فضل ضاهر، الى أن هناك نوعين من الجرائم: الأول يتمثل بالجرائم ضدّ الأموال والمتعلّقة بعمليات الفساد والاختلاس والسرقات وغيرها، وهي غالباً ما تكون من سمات المجتمعات الصناعية المتقدّمة. والنوع الثاني المتمثل بالجرائم ضدّ الأشخاص التي أخذت تتزايد في لبنان. وبرأيه، فإن الجرائم ضدّ الأشخاص تزيد الشعور

بعدم الأمان في المجتمع، لافتاً إلى العلاقة الجدلية بين ارتفاع عدد الجرائم ضد الأشخاص وهذا الشعور، عازياً الأسباب إلى ما أسماه العدالة الانتقائية. بمعنى آخر، الاستنساابية في تطبيق القوانين والعدالة والانتقائية في الالتزام في المحاسبة، وبالتالي فإن هذا الواقع يخلق أنماطاً عنفية تؤدي إلى هذه الجرائم، إضافة إلى توافر وسائل القتل بنحو مباح وتقلت السلاح، فضلاً عن الاصطفافات الحزبية وحماية بعض الأحزاب لبعض الخارجين عن القانون. من هنا، يطرح ضاهر ضرورة وضع خطط اجتماعية وطنية تلحظ وسائل فعالة للتوعية وآليات واضحة تستهدف خفض معدلات هذه الجرائم، عبر معالجة أسباب تزايدها أولاً.

وفي الغوص بالدوافع والأسباب أكثر، يؤكد العميد السابق للمعهد العالي للدكتوراه في الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية طلال عتريسي أنه غالباً في حالات الجرائم العائلية تكون الجريمة ذات بعد نفسي أو اقتصادي أو أخلاقي. ففي البعد الاقتصادي (فقر، ديون...)، الأوضاع الاقتصادية المتفاقمة تدفع الناس إلى السرقة والاعتداء وقد يقتل نفسه، وفي البعد الأخلاقي يقتل الآخرين وقد يقتل نفسه، لكن الراجح حالياً هو حالات الاكتئاب أو المرض النفسي حيث ينهي حياته وحياة العائلة أو بعض أفرادها. ويشير إلى أن الثقافة السائدة في مجتمعنا باتت بحاجة إلى تغيير، حيث هناك جو عام متوتر وعنف مكبوت. ويضيف عتريسي: كما أن التوتر العام المحيط بلبنان سواء في سوريا أو في بلدان أخرى، وما تنقله وسائل التواصل الاجتماعي عبر الهواتف الذكية، تشجع من حيث تدري أو لا تدري، على القتل والسرقة والاعتداء، وتروج للعنف من خلال نقل مشاهد سفك الدماء والجرائم المروعة والإعدامات، حتى أصبح القتل عملية أكثر سهولة طالما أن النظر اعتاد عليها.

يذكر الدكتور عتريسي أسباباً أخرى منها، تراجع هيبة القانون وفرض النظام، فهناك جرائم كثيرة لا تحل بشكل واضح وسريع عبر القانون، لهذا السبب يلجأ الناس إلى ارتكاب الجرائم بشكل شخصي للانتقام بهدف تحصيل الحقوق أو رد الاعتداء. ويشدد على أن العقوبات هي العامل الأهم، لأنها تشكل الرادع، موضحاً: يجب أن تكون هناك عقوبات قاسية وواضحة وعلنية، لكي يفكر الإنسان مرة قبل ارتكابه الجريمة، لأنه في كل بلدان العالم، هناك جرائم تُرتكب لكن هناك قوانين وعقوبات تنفذ بحق مرتكبيها. نحن بحاجة إلى مثل هذه القوانين والعقوبات والتنفيذ الواضح ومن دون أي تردد. فالكثير من مسلسل الجرائم شبه اليومي متعلق بشعور المجرم بأنه قد ينجو بفعلته، وهذه مسألة خطيرة جداً. ويرى أن غياب القانون الردعي له دور في ارتفاع نسبة الجريمة لأن من يرتكب الجريمة، يرى أن من سبقه في هذا السياق لم يمكث في السجن سوى بضعة أشهر، أو أنه أفرج عنه بكفالة أو تدخل أحد السياسيين أو

شخصية نافذة لإطلاق سراحه.

ويلاحظ محمد شمس الدين (باحث في الشركة الدولية للمعلومات) ارتفاعاً في بشاعة الجرائم العائلية في السنوات الأخيرة. وبحسب إحصاءات الشركة بلغ متوسط هذه الجرائم خلال السنوات الماضية (٢٠١٣ - ٢٠١٦) ١٤ جريمة عائلية في السنة، وهذه الظاهرة غير معهودة في المجتمع اللبناني، مردها الى تراجع العلاقات الاجتماعية وانهيار القيم وتفكك المجتمع وغياب الروادع على أنواعها. وتتعدد الأسباب التي يكشفها من بينها عوامل استسهال الجريمة في ظل انتشار السلاح المتفقت، وتفشي ظاهرة المخدرات، حيث بات المواطن يرتكب الجرائم تحت تأثير المخدرات. وبالانتقال إلى المسؤولية، يقول شمس الدين، إنها تراتبية تبدأ من الدولة بجميع وزاراتها وأجهزتها، ومن ثم القيمين على المجتمع اللبناني من رجال الدين واللجان الأهلية والجمعيات والمختصين من أطباء نفس واجتماع وأساتذة جامعات وغيرهم الكثير. فرجال الدين اليوم لا يركزون على توعية شبابنا بل على أمور أخرى.

لا بد من الترابط العائلي والأسري والعمل من خلال المختصين لحل المشاكل التي يعانيها الكثير من المواطنين. لدينا مراجع دينية وأهلية واجتماعية عليها ان تتحد لمعالجة هذه المشكلات، لأن مجتمعنا ليس كالمجتمعات الأوروبية حيث كل مواطن أو أسرة تعيش بمفردها.

وجهة نظر قانونية أكدها نقيب المحامين السابق في بيروت جورج جريج، حيث قال أننا نعيش في مناخ حربي في المنطقة، وهذا عامل مساعد في ازدياد الاعمال الجرمية على اختلافها، ومفهوم التعاطي الاجتماعي والانساني بين البشر قد تغير. وقال جريج انّ من أسباب تفاقم العنف، شعور المرتكب باحتمال تفلّته من العقاب أو عجز السلطة عن القبض عليه لتعدّد المخارج المسهلة للهروب وللإفلات من العقاب. واعتبر أنّ الضائقة الاقتصادية تؤثر وللخلافات السياسية دوراً أيضاً، كونها تؤثر اجتماعياً، فيرى الناس أنّهم محميون وبالتالي يصبح ارتكاب الجرم ممكناً بسهولة من منطلق الاطمئنان الى حماية الزعيم او الطائفة. ويُضاف الى كلّ هذه العوامل ازدياد اعداد النازحين السوريين في لبنان. وعن مدى أثر العمل القضائي البطيء في لبنان في ازدياد الجرائم ومنها القتل بالتحديد، لفت جريج إلى أنّ أول صديق للجريمة هو عدم وجود قضاء فاعل والصديق الثاني هي العدالة البطيئة. أما عن محاولة بعض المحامين التحايل على القوانين أو استغلال الثغرات الموجودة فيها، فقد أكد أنّ لا احتيال في ممارسة مهنة المحاماة بل هناك اجتهادات وأساليب مشروعة لإيجاد الظروف التخفيفية او المانعة، مشيراً إلى أنّ جريمة القتل جنائية ولا مجال لتحويلها الى جنحة او الى مخالفة بل يمكن التذكي في بعض القضايا مثل قضايا المخدرات بين التجريم كجناية في حال الاتجار او تجنيح الجرم وتحويله الى مجرد تعاطي واستعمال شخصي للمادة الممنوعة، لكنّ

الامر يعود إلى القضاء، صاحب القرار والكلمة. وعن عقوبة الاعدام كأحد الحلول الرادعة، لاحظ جريج أنّ من يؤيد تنفيذ عقوبة الاعدام لا يعني أنه مع عقوبة القتل او مع مفهوم الثأر، ومن يعارض هذه العقوبة لا يعني انه ضدّ الضحية وحق ورثتها بطلب العدالة، معتبراً أنّه لو كانت عقوبة الاعدام زاجرة ومانعة للجرائم الكبرى لوجب تطبيقها بلا تردّد، لكن ثبت أنها ليست مانعة ولا رادعة. وأشار إلى أنّ إلغاء عقوبة الاعدام يندرج في العالم اليوم ضمن مفهوم حقوق الانسان وخيارات اللاعنف، حيث هناك ١٤١ دولة لا تطبق هذه العقوبة. أما لبنان فهو في عداد الدول الممتنعة عن تنفيذ الاعدام، مشدداً على أنّنا كرجال قانون لا يمكن أن نوافق على أن يتماثل القانون بالجريمة.

### ٣- اسباب تنامي تلك الظاهرة

تشكّل جرائم القتل المتكررة في لبنان، خاصة في الآونة الاخيرة، ظاهرة إجتماعية قائمة بذاتها، تختلف بأسبابها وأساليبها، ولكن نتيجتها واحدة وهي الموت. وقد تباينت وتعددت الاتجاهات العلمية المفسرة لظاهرة جرائم القتل، ويمكن حصر كلّ هذه الأسباب التي تكمن وراء جريمة القتل ضمن إتجاهين أساسيين وهما:

- الفردي- النفسي: فبحسب الاتجاه النفسي إن جريمة القتل تقع استناداً لوجود خلل في تكوين الشخص يدفعه إلى ارتكاب الجريمة، وهذا الخلل التكويني قد يكون خللاً عضوياً بدنياً وقد يكون خللاً نفسياً. كما أنّ السلوك الاجرامي يمكن أن يكون نتيجة لانعدام الضمير أو الأنا العليا حيث تتركز المعايير والمبادئ والقيم الأخلاقية. فيكون نوع من الضياع التام والخروج عن كلّ ما هو مقبول إجتماعياً بدون أي رادع، وفي كافة هذه الحالات النفسية المرضية تنطلق النزعات الغريزية دون أي احترام أو تقيد بالقواعد والضوابط الاجتماعية والأخلاقية.

ومن الاسباب النفسية التي بالامكان ان تدفع بالفرد إلى ارتكاب جريمة قتل نذكر ما يسمى بعقدة الذنب ويقصد بها ما يصيب الفرد من شعور بالذنب بعد ارتكابه لجريمة ما أو بعد قيامه بتصرف غير مشروع أو غير مقبول إجتماعياً، وغالباً ما يحرص هذا النوع من المجرمين على ترك أدلة أو آثار تساعد في التعرف والقبض عليهم. ويمكن القول أنّ أهمّ العوامل المسببة للعنف والقتل هي عدم القدرة على تحقيق الذات والوصول الى الاهداف المنشودة وبالتالي سيطرة اليأس والخوف والقلق كما وفقدان الثقة بالأجهزة والمؤسسات والسلطات الموجودة لدرجة الوصول الى حالات إكتئاب وهذيان قوية.

- الإجماعي: أما الاتجاهات الاجتماعية في تفسير ظاهرة جرائم القتل تتمحور بشكل أساسي حول:
  - الظروف الاجتماعية والعوامل الاقتصادية والثقافية والسياسية وغيرها من الظروف والعوامل المحيطة بالفرد المجرم. على سبيل المثال، تعتبر ظاهرة جرائم القتل نتيجة طبيعية لما يمرّ به لبنان والعالم العربي عموماً من حالة عدم استقرار وحروب ومجازر وتفتت من كافة الضوابط الانسانية.
  - ظاهرة انتشار السلاح بشكل كبير جداً داخل الاراضي اللبنانية،الواقع الذي يشكّل عاملاً مسهّلاً لارتكاب الجريمة. ومن العوامل الاجتماعية المشجّعة على ارتكاب الجريمة المحسوبيات السياسية والطائفية والحزبية والتدخلات على أنواعها لدى القضاء لتغيب المحاسبة أو لتخفيف الاحكام عن المجرمين.
  - وأيضاً من أسباب هذه الظاهرة الضغوط الحياتية من أمنية ومعيشية واقتصادية التي يعيشها اللبناني والتي تنتج توتراً جماعياً ينعكس سلوكاً عدوانياً، وانتشار ثقافات فرعية تشجع على القتل والعنف وذلك إنطلاقاً من خلفيات سياسية عقائدية ومن عادات وتقاليد وقيم عشائرية كالنأر أو حتى انطلاقاً من عقد نفسية ذكورية،بالإضافة الى ما يسود المجتمع من فساد مستشر وتنازع وانقسام وهو ما يُعبّر عنه بالتفكك الاجتماعي.
  - الابعاء الاقتصادية والاجتماعية وانتشار المخدرات وعدم توفر فرص العمل وانعدام تكافؤ الفرص والفساد المؤسسي والحرمان والظلم الحاصل في حق بعض الفئات المجتمعية ما يدفعهم لارتكاب الجريمة في محاولة منهم للتفيس عما بداخلهم من نقمة وحقْد.
  - غياب الدولة عن دورها في تنظيم المجتمع وتأمين مصالحه والمحافظة على حقوق أفرادهِ وإقامة الرادع الفعّال في وجه الجريمة.
  - ان ظاهرة جرائم القتل ناجمة عن عدوانية يكتسبها الشخص بحكم تنشئته الاجتماعية والتعلّم الذي يكتسبه من خلال الجماعات التي تسمّى أولية لا سيما الالهِ والاقربان. وهذا مردّه في كثير من الاحيان الى الاسلوب الخاطيء الذي تتبعه الاسرة في تربية أبنائها. وختم بالقول من الاسباب النفسية - الاجتماعية، التعصّب الاعمى وما يتبعه من تزمّت لدى الفرد الذي يعتقد أنّه المالك الوحيد للحقيقة، ما يجعله محصوراً في دائرة مغلقة منعزلة تدفعه مع الوقت الى رفض الآخر واستبعاد كلّ من لا يشاطره الرأي، فيميل وبحسب الظروف الى الالغاء المادي أو المعنوي لفكرة وجود إنسان خارج دائرته أو يرفض فكرة وجود الآخر الذي لا يشاركه نفس النظرة والفهم والمعتقد.

## ٤- الحلول المقترحة لمعالجة الأزمة

### ٤-١. ضرورة تطبيق القانون

يشير البروفسور البستاني الى أن السبيل الوحيد للتخفيف والحد من جرائم القتل هو تطبيق قانون العقوبات فقط لا غير، خصوصا وانه لدينا أفضل قانون في العالم، ورفع الحماية السياسية عن مرتكبي جرائم القتل.

وفي سؤال عن مدى تأثير عامل التربية في مجال التخفيف من نسبة الجريمة على انواعها، يقول: التربية تؤثر كثيرا، وما من شيء يتخطاها سوى عامل المرض. المواطن الذي يكتسب بالتربية كل القيم يرتدع عن القتل. اما اذا اصيب بمرض الاكتئاب، او من الاساس لديه تكوين بانارويا، فانهما عاملان يتخطيان التربية.

### ٤-٢. دور المجتمع

ان جرائم القتل الناتجة عن حالات الاكتئاب هي ضئيلة مقارنة مع اسباب الجرائم الاخرى، فيضيف بروفسور البستاني قائلا، نريد ان يساعد المجتمع في تأمين أحسن تربية، وتحديدًا في التجمعات الغارقة في الفقر المدقع، حيث المواطن لا يأبه سوى بتأمين لقمة عيشه يوما بيوم، وحيث في هذه التجمعات لا دخل لافرادها بالقيم والاخلاق والعلم والدين. في هذه التجمعات يجب ان يكون العمل حيث الجريمة تقع. ولكنها تقع ايضا في الطبقة الميسورة. ويختم البروفسور انطوان البستاني قراءته هذه بالتشديد على وجوب تطبيق قوانين العقوبات ووضع حد للفلتان الامني، ورفع الغطاء السياسي والحماية السياسية عن مرتكبي بعض الجرائم، وذلك للحد من نسبة الجريمة وعلى انواعها.

## ثالثا: الخاتمة

ظاهرة القتل التي تجتاح المجتمع اللبناني لا سيما العائلي منه، تعود الى الظروف الاقتصادية والمعيشية والضغوط النفسية، وبعض الاسباب التي ما زالت مجهولة. تتعدّد الأسباب، تتنوّع الجرائم وتختلف طرق تنفيذها، إلا أنّ النتيجة واحدة أشخاص يموتون بطرق غير عادية وربما بلا تحقيق العدالة ومعاقبة المجرم، ما سيؤدّي إلى تعزيز ثقافة الثأر.

وبالنسبة الى الخطوات الواجب اتباعها لتشكيل رادع يحول دون استسهال ارتكاب الجرائم: سلطة قوية وبمرجعية الدولة والقضاء من دون منازع، ورفع يد المتنفّذين عن القضاء وتفعيل عمل هيئة التفتيش القضائي وإعادة النظر بعقوبة الإعدام، استنادا الى آراء الخبراء.

اعداد: أحمد عيد



## مصادر:

- ندوة حول ظاهرة جرائم القتل في لبنان، المركز الكاثوليكي، ٢٠١٦/١١/٢٠.
- الشبكة الدولية للمعلومات عن الجرائم الفردية في لبنان، موقع الشبكة على الإنترنت.
- عمر نشابة، "مكافحة الجريمة في لبنان"، جريدة "الأخبار"، ٢٠١١/١٠/١٠.
- علي عواضة، "لهذه الأسباب الجرائم العائلية الى تزايد"، موقع "الضاحية"، ٢٠١٥/٨/٢١.
- راكيل عتيق، "ما هو التفسير النفسي والامني والجنائي لإجتياح الجريمة في لبنان"، جريدة "الجمهورية"، ٢٠١٥/٨/٢٢.
- المديرية العامة لقوى الامن الداخلي، شعبة العلاقات العامة، موقع الشعبة على الإنترنت.
- وزارة الشؤون الإجتماعية، موقع الوزارة على شبكة الإنترنت.
- أنطوان البستاني، "ظاهرة جرائم القتل المتنقلة في لبنان"، مجلة "الصيد"، ٢٠١٧/٦/٢٣.
- ناجي البستاني، "حين يستسهل اللبنانيون قتل الآخرين لأنفه الأسباب"، "النشرة"، ٢٠١٥/٧/٢٠.
- منال الربيعي، "لبنان بلد امن على مستوى التصنيف الدولي لمعدل الجريمة"، جريدة "الديار"، ٢٠١٦/٨/١٣.